https://doi.org/10.26682/chjuod.2023.26.1.27
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص377-389، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ - 2023م "، جامعة دهوك 6 اذار 2023

محددات تمكين المرأة في العراق: قراءة في التحديات والمرتكزات

ميثاق مناحي العيسى
مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، العراق

(تاريخ القبول بالنشر:27 تموز، 2023)

الخلاصة:

إن التغيرات التي شهدها المجتمع العراقي ودخوله مسار العولمة والانفتاح الثقافي والتطور التكنولوجي والتغيرات التي فرضتها العولمة بكل مفاصلها، ولاسيما بعد الاطاحة بالنظام السياسي السابق عام 2003، فرضت عليه العديد من القضايا، ولعل ابرزها ما يتعلق بموقف المرأة العراقية في المشاركة السياسية وما يتفرع منها من عملية تمكين لها على كافة المستويات، وكان لحداثة مفهوم التمكين والتنوع في استخداماته وارتباطه بالعديد من المقاربات النظرية، الأثر البارز على صعوبة تحديد مفهومه، لذا حاولنا في بحثنا هذا ومن خلال تتبعنا للمنهج الوصفي التحليلي توضيح مفهوم تمكين المرأة ومرتكزاته وابعاده على مختلف المستويات، فضلاً عن مكاسبه الإيجابية والسلبية، وأنتهى البحث بالخاتمة واهم الاستنتاجات الضمنية التي من شأنها ان تعالج وضع المرأة العراقية وتمكينها بالشكل الذي يتلائم مع طبيعة المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده المتوارثة.

الكلمات الدالة : تمكين المرأة، التمكين السياسي، التمكين الاجتماعي، محددات التمكين، مرتكزات التمكين

المقدمة

يهدف التمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الافراد، بما يساعد الناس في السيطرة على شؤون حياتهم، وزيادة الثقة والاستقلالية لدى الافراد، واكساب الفرد المهارات اللازمة للمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية الفاعلة، وهذا ما يساعد الفرد على تحقيق حاجاته الاساسية وتعزيز قدرته في المجتمع بشكل عام. في العراق بدأت الجهود المحلية لتمكين المرأة في وقت متأخر، وما زالت متأخرة اذا ما قورنت بأوضاع المرأة في دول اخرى, أو في الديمقراطيات الحديثة، إذ ما تزال أمام المرأة العراقية الكثير من العقبات والتحديات على كافة المستويات، التي تسعى الى تجاوزها من اجل الوصول الى مجتمع متكافئ، تستطيع أن تمارس فيه حقوقها بمختلف المجالات وتعرف واجباتها. ربما استطاعت المرأة العراقية بعد عام 2003 تحقيق منجزات لا بأس على صعيد الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق، وقد مكنها من ذلك نظام الكوتا الذي أقره دستور العراق لعام 2005, إلا ذلك لم يكن كافياً في الحصول على حقوقها بشكل كافي، ولاسيما على الصعيد السياسي، وبقي تمثيلها ضعيفا في الحياة السياسية؛ وهذا بالتأكيد يعود إلى الموروث الاجتماعي والديني والثقافة السائدة. بهذا الاتجاه يحاول بحثنا ان يقدم دراسة علمية في محددات تمكين المرأة في العراق ومظاهرها (السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية) فضلاً عن المرتكزات السياسية والقانونية للتمكين، والتحديات او المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية.

methaq.m@uokerbala.edu.iq

اهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث في واحدة من الإشكاليات التي تواجهها المرأة في المجتمع العراقي على كافة المستويات، ولاسيما على المستوى السياسي والاجتماعي.

إشكالية الدراسة: تمكن إشكالية الدراسة في طبيعة المحددات والمرتكزات والتحديات التي تواجهها المرأة العراقية، فضلاً عن طبيعة المجتمع العراقي والعادات والتقاليد المتوارثة، التي لم تتم معالجتها في ظل التجربة الديمقراطية بعد عام 2003.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية علمية مفادها: كيف يمكن الموائمة بين تمكين المرأة في المؤسسات العامة، وبين وضعها الاجتماعي والتحديات التي تواجهها على كافة المستويات، ولاسيما في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها البلد بعد عام 2003 والضعف البنيوي للنظام السياسي ومؤسساته العامة.

المطلب الاول: مفهوم تمكين المرأة

لقد ظهر مصطلح تمكين المرأة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، في عدد من الوثائق والاتفاقيات الدولية التي تُعنى بقضايا المرأة، وكثر تداوله في أدبيات المنظمات الحقوقية، والمؤتمرات والكتابات الثقافية والاجتماعية. ورغم تعدد الشروح لهذا المصطلح، إلا أن المقصود منه إتاحة الفرصة للمرأة لكي تحدد خياراتها بنفسها، فيما يرتبط بشؤون حياتها الخاصة، وأن تشارك في الحياة العامة إلى جانب الرجل، في ميادين المعرفة والتنمية الاقتصادية، والعمل السياسي، والنشاط الاجتماعي. ويعني ذلك تأهيلها لهذه المشاركة بتوفير فرص التعليم والتدريب، وإزالة العوائق القانونية والموانع الاجتماعية التي تحدّ من مشاركتها في مختلف المجالات، بحيث تتكافأ الفرص بينها وبين الرجل في الأعمال والوظائف، وإمكانية الوصول إلى المواقع والمناصب القيادية[1]. ومن الضروري ان نعرج على مفهوم التمكين لغة قبل ان نخوض في مفهومه الاصطلاحي.

أولاً: مفهوم التمكين لغة واصطلاحًا

التمكين لغة: مأخوذ من مصدره تمكن (مكن) فيقال أن فلاناً تمكن عند الناس أي علا شأنه, وتمكن من الشيء اي قدر عليه أو ظفر به , ويقال أن التمكين يعني القدرة والاستطاعة والنصرة والشدة، كما ذكر في قوله تعالى (إنا مكنا له في الارض) [2] وهو من فعل مكن ويعني الثبات والرسوخ، والمنزلة الرفيعة والسلطان والقدرة وأما التمكين على صيغة المصدر فيحمل معنى التوكيد ليمتد لمعنى الاستقرار والراسخ، كما يتجلى المفهوم اللغوي من خلال الآية القرآنية: (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة). والمراد هنا من التمكن السلطنة ونفاذ القول على الخلق كما فسر ذلك الفخر الرازي، فالتمكين هو تثبيت مؤكد وقدره على التصرف، وورد في القرآن الكريم في أكثر من آية مثل قوله تعالى" (ونريد ان نمن على اللذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض...) فنجد هنا أن المفهوم يرتبط بالفئات المستضعفة والمهمشة وتعدد اللفظ في القرآن الكريم يدل على أهميته في تصحيح أوضاع البشر ويتمركز دائماً حول التقوية والتعزيز. وتقول العرب أن فلان لذو مكنة من السلطان أي تمكن وتسمي العرب موضوع الطير مكنة لتمكن الطير فيه والمكان هي المنزلة عند الملك فالتمكين لغة هو تعزيز قدرات الفرد على اتخاد قرارات هادفة[3].

التمكين اصطلاحاً: يعرف التمكين بأنه عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات الى أفعال ونواتج , وترتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول[4]. ويعرف كذلك حسب صندوق الامم المتحدة الانمائي بأن التمكين "هو العمل الجماعي في الجماعات المقهورة او المضطهدة لتخطي او مواجهة او التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم او تسلبهم حقوقهم"[5]. فيما تعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بأن التمكين يقصد به تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل. ومن الناحية الاجرائية يتم تعريف التمكين "بأنه عملية توفير كافة الوسائل

الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الافراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد وحددت اهدافها في القضاء على كل أنواع تبعية المرأة".[6] ويقصد به كذلك بأنه "حرية الادارة والثقة بالنفس مما يتيح للمرأة أن تقوم بدورها الاجتماعي وممارسة حقوقها كاملة والقيام بمسؤولياتها, فضلا عن إزالة العقبات القائمة أمام تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة ودمجها في عملية التنمية والارتقاء بها لتحقيق المشاركة الكاملة في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"[7].

كما يعرف التمكين انه عملية يكتسب من خلالها الافراد الضعفاء التحكم في أحوالهم ويشتمل ذلك التحكم في الموارد الجسدية والبشرية والعقلانية والمالية والتحكم في الجانب الايديولوجي من معتقدات وقيم واتجاهات. فالتمكين لا يعني فقط قدرة أكبر على التحكم ولكن أيضاً ثقة أكبر في النفس والتغلب على المعيقات والحواجز، والتمكين السياسي للمرأة لا يعني فقط قدرة أكبر على التحكم، ولكن أيضاً ثقة أكبر في النفس والتغلب على عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة التي تضمن مشاركة المرأة في الشأن العام وفي كل مؤسسات صنع القرار، فجوهر عملية التمكين السياسي للمرأة، هو ازالة كافة العراقيل والعقبات التي تحول دون حرية المرأة في الوصول إلى السلطة السياسية، سواء بمشاركتها فيها من الداخل أو التأثير عليها، ونجد رغم التعدد في تعريف التمكين، لا انه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث امتلاكها وتوزيعها وتتحقق قوة المرأة بتمكينها من حقوقها وفرصها والاعتماد على نفسها من خلال منحها مزيد من القوة والتحكم وإمكانية التعبير والابتكار والقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات الاجتماعية[8]. ومصطلح (تمكين المرأة) مصطلح معاصر جديد، يمكن بيان المراد منه في ضوء الفقه الإسلامي بأنه: (بيان حقوق المرأة المشروعة، وتسهيل الطريق لمزاولتها منها) وواضح جداً قرب المعنى من التمكين في اللغة. وتمكين المرأة من حقوقها واجب شرعي، يحرم التقصير فيه، قرره القرآن الكريم، وبينته السنة النبوية، وفصله الفقهاء في مصنفاتهم. ولا ريب أن تمكين المرأة من حقوقها وتعريفها بواجباتها يؤديان بالضرورة إلى تفعيل دورها في بناء نفسها وأسرتها ومجتمعها، وهو ما يصبو إليه كل مجتمع يريد أبناؤه له النهضة والرقي والازدهار وأن يكون في مقدمة الشعوب[9]. ووضعت الامم المتحدة عدد من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس حتى نتمكن من قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة ومن أبرزها: [10]

- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية امام النساء .
- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.
- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن

وعليه يمكن القول ان تمكين المرأة يقصد به إعطاء المرأة حق السيطرة والتحكم في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوجد ثلاث محددات أساسية ساهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد دلالته: علاقة التمكين بالقوة، وبما تمتلكه المرأة من قوة التي تجعلها عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى المجالات، ومدى ارتباطه بمسألة التحكم الشخصي، ومدى تحكم الإنسان في حياته وتحديد خيارته، فضلاً عن الحق في الاختيار والاعتماد على الذات، وبناء قدرات التنظيم والعمل التعاوني بدون قيود سياسية ومجتمعية.

المطلب الثاني: مرتكزات تمكين المرأة في العراق

التمكين كعملية شمولية من أبرز محدداته او عناصره، هو امتلاك المرأة للمعلومة والمعرفة من خلال تعلمها لتأهيلها اجتماعياً وعمليا لخوض غمار الحياة المهنية وكذلك بناء قدرات ذاتية ومعرفية وتعزيز الوعي لدى المرأة واتاحة فرص متساوية بينها والرجل في المجتمع. فالتمكين قيمة ضمنية تعتمد على رسائل متعددة وله علاقة بالمستوى الفردي والجماعي، فنجد المجتمعات تعمل من اجل تمكين المرأة على تحقيق تغيير في البيئة العامة وخلق بيئة جديدة مساعدة. وهناك عدة

مرتكزات من الممكن ان تساهم في تمكين المرأة في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص أبرزها:

أولاً: تغيير القيم الثقافية والموروثات الشعبية

إنَّ الموروث البائد للمجتمعات العربية هي من تحدد الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، لذا وجب العمل على تطويع القيم السائدة بما يساعد على فسح المجال نحو مشاركة أوسع للمرأة في الحياة العامة دون زعزعة للاستقرار الاجتماعي؛ وذلك من خلال التدرج في تطوير المفاهيم الإيجابية مثل المساواة، العمل، المشاركة والتخلص من الموروثات المعرقلة لعملية التمكين مثل فكرة الصراع بينهما والرجل أو تبعيتها التامة للرجل باعتبارها مخلوق ناقص والحد من كل التأثيرات السلبية على المرأة من خلال التعميم والتوعية والإعلام والعمل على نشر الوعي السياسي حول أهمية مشاركة المرأة السياسية، ويلعب التشريع والقوانين دوراً بارزاً في التأسيس لهذه العملية من خلال القوانين المختلفة مثل الدستور وقانون الانتخابات وقانون التوظيف العمومي وغيرها من القوانين باعتبارها الإطار الحاكم للمجتمع[11]. والقيم والاعراف الاجتماعية السائدة بعضها يتميز بالقسوة على المرأة وبالتالي تضعف روح المبادرة وتقيم حواجز نفسية عالية تحول دون التطور وتبطئ عجلة التغيير والقسم الاعظم من تلك القيم والاعراف بمنزلة الكابح الذي يلجم شخصية المرأة وحريتها ودورها. وتمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ومن أمثلة هذه القيم، سيطرة الرجل على المرأة وخضوعها وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة، إذ أن توظيفها وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة، كما أن المجتمع ما يزال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة وقد يرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية، وأنها تعطي مكانة أعلى للرجال في كافة شؤون الحياة، وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدرتها، واستسلامها لهذه العادات, وعليه فأن طبيعة المجتمع الضيق وهيمنة السلطة والقسوة والحاجة وحتى في المجال العمل الدبلوماسي والعمل في العلاقات العامة للوزارات على الرغم من امتلاك المرأة الصفات والمؤهلات التي تتفوق على الرجل ولكن يفضل الرجل على المرأة في العمل وهذا بسبب عادات المجتمع, ولكي يحقق للمرأة دور لا بد من دعم الدولة والتشريعات الدستورية ذلك والتخلص من الموروث العشائري الذي يرهن مسؤولية العمل وأعبائه[12].

ثانياً: توسيع نشاط منظمات المجتمع المدني

عقدت العديد من المؤتمرات وحملات التوعية الخاصة بشؤون المرأة بعد عام 2003 هدفها الرئيس تحسين مستوى مشاركة المرأة واخذ دورها الحقيقي الذي يتناسب وطاقاتها الكامنة على المستويات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن تحقيق المساواة المرهونة بمدى مشاركتها الفاعلة في دوائر صنع القرار في الدولة وازالة كافة اشكال التمييز العامة ضدها, ولأجل تحقيق هذا الهدف فتح المجال امام المرأة لتشكيل منظمات نسوية تدافع عن حقوقهن المسلوبة في الدولة، علما ان عدد منظمات المجتمع المدني النسوية في العراق بلغ 191 وبنسبة 6% من اجمالي عددها البالغ (3094) في عام 2018، وهي نسبة متدنية جداً، ولا تتناسب مع حجم المرأة في المجتمع وطبيعة قضاياها.

ثالثاً: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة

لقد ظهر مفهوم النوع الاجتماعي في بداية السبعينات وذلك في الدول الأنجموساكسونية ويهدف إلى إلغاء مختلف أشكال التمييز بين الجنسين واشراكهما في عملية اتخاذ القرار والتغيير الاجتماعي وهي مقاربة معرفية إبستمولوجية تهدف إلى إعادة النظر في أدوار كلا الجنسين والعمل على تحقيق المساواة. ويعتبر إدماج النوع الاجتماعي أداة وعملية للتغيير الاجتماعي، فهو إستراتيجية تجعل اهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقيا ومراقبتها، وعملية تقليص الفجوة في النوع لا تتم إلا بتمكين المرأة

والسماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار، خاصة وأن نوع الجنس كان مصدراً لعدم المساواة في الأدوار بين الجنسين ويرجع ذلك لعوامل إيديولوجية وسياسية وعقائدية مرتبطة بالبناء الاجتماعي(13).

رابعاً: التخطيط الحكومي لتمكين المرأة، عملت الجهات ذات العلاقة على وضع خطة وطنية للتنمية بعيدة الامد للمدة من (2010- 2014) وضع التعليم كأحد اهم اولوياتها ولاسيما تعليم الاناث.

خامساً: الحد من سياسة تهميش المرأة، ان مواجهة ثقافة الهيمنة والتهميش بات من متبنيات العمل السياسي بعد عام 2003 علاوة على منح المرأة الفرصة المناسبة لممارسة دورها السياسي والاجتماعي والحد من العنف الذي تواجهه بكل أشكاله وتعديل القوانين التي تكرس التمييز ضدها.

سادساً: إطلاق الحرية للرأي العام، من اجل تشجيع النقاش والحوار البناء تم منح المرأة حرية التعبير ونشر الحملات الإعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الراسخة في الذهن الذكوري العراقي.

سابعاً: المساواة بين الجنسين، تبدأ أغلب الدساتير الحديثة بالنص على المساواة بين المواطنين كافة، ولكن هذه العبارة إما أن تدخل في صلب الحياة اليومية فتحقق نتائجها المرجوة، واما أن تبقى مجرد شعار يتغنى به ويغيب في واقع الممارسة الاجتماعية، إن شرط تحقيق المساواة من أجل تمكين المرأة يقتضي بالضرورة تغيرات جذرية وعميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي؛ وذلك من خلال سد الثغرات التشريعية وتحديث وتعديل القوانين بما يحقق المساواة وكذلك من خلال واقع الحياة اليومية بردم الهوة القائمة بين الخطاب السياسي والقوانين وواقع المرأة المعاش عبر إدماجها بشكل كبير ومتزايد في الحياة العامة والمطالبة بإلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة.

هناك تفاوتا كبيراً بين الرجل والمرة ظهر في ارتفاع معدلات الأمية لدي الإناث عن الذكور، وزيادة معدلات تسربهن من التعليم، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضاً نصيبها في المشاركة الشعبية على كافة المستويات ما زال منخفضاً، فضلاً عن أن القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها ما زالت غير مواتية للحقوق الإنسانية الأمر الذي يقف حائلاً دون تحقيق التمكين المنوط للمرأة في المجتمع(14). فالتمكين يقتضي المساواة بين الجنسين وانهاء الهيمنة الذكورية على السلطة واضطلاع المرأة بأدوار هامة في المجتمع ولكن هل لهذه المساواة حدود؟ من التساؤلات الهامة التي: تطرح حتى لا نقع في وهم التماثل بين الجنسين والذي يتنافى والطبيعة البشرية ودوره في الحياة كما اراد الله وسنن خلقه، لذا فيمكن تنظيم المساواة ضمن الحدود التالية(15):

- المساواة أمام القانون، وتعني تطبيق القانون على كافة الناس دون تمييز بين الجنسين.
- المساواة أمام القضاء، ويعني أن حق التقاضي مصان لمطرفين كما أن أحكام القضاء تطبق دون تفرقة.
- المساواة في الحقوق السياسية، أي التمتع بهذه الحقوق وممارستها مثل الانتخابات والحكم والوظيفة.
- المساواة في التكاليف والاعباء، أي التساوي بالالتزامات والإعفاء من الأعباء.

ثامناً: تحسين بيئة العمل القائم، ركزت الجهود الرسمية على تحسين بيئة العمل عبر خلق بيئة عمل جديدة واعادة النظر في تقسيم العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات الانتاجية الضعيفة.

تاسعاً: التأكيد على التعليم الإلزامي، لكونه سيوفر الفرصة المناسبة لتحقيق مستوى التحاق أكبر بالتعليم مما ينعكس ايجابا على المرأة، اذ ان التحاقها بالتعليم سيعزز من امكاناتها ويجعلها قادرة على المنافسة في ميادين العمل المختلفة في الدولة. تعد الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عاتقاً كبيراً أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الاوائل للأطفال، حيث تزداد الخطورة على مستقبل الأجيال, كما أن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في العراق يعد معوقاً أساسياً أمام المرأة

بسبب الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم . واتضح أيضاً أن المستوى المهاري للمرأة ضعيف رغم إنها دؤوبة ومدبرة ولكن في حدود وفي إطار شديد التواضع، وذلك لبعدها عن فرص المعرفة والتقنيات التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة وتساعدها على التكيف مع المتغيرات والتطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية, وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الامية وتعليم المرأة[16].

عاشراً: اصلاح نظام التعليم، اعطت الجهات ذات العلاقة الضوء للمؤسسات التعليمية لإصلاح النظام التعليمي وتعديل المناهج بما يخدم العملية التعليمية، وتغيير نظرة المجتمع إلى التمييز ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها، فضلاً عن ذلك، هناك مرتكزات قانونية تتعلق بالدستور والقوانين العراقية، ولاسيما فان الدستور نص على المساواة بين الرجل والمرأة. إذ اشارت المادة (14): على أن "العراقيون متساوون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي". وهذا يعني أن المشرع الدستوري العراقي قد أخضع جميع العراقيين سواء رجال ام نساء الى مبدأ المساواة امام القانون، فضلا عن مساواتهم بالتمتع بالحقوق والواجبات والحريات. كما إشارت المادة (16) على مبدأ تكافؤ الفرص وأنه حق مكفول لجميع العراقيين, وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)، ونصت المادة (20) على (للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)، ولتطبيق هذه المادة ولضمان تواجد المرأة في البرلمان العراقي او السلطة التشريعية، وضع نظام الكوتا في كل القوانين الانتخابية العراقية بعد عام 2003. كذلك الحال بالنسبة للتشريعات الوطنية العراقية، مثل قانون انتخاب مجلس النواب العراقي لعام 2013، والقوانين الانتخابية برمتها التي جرت على المستوى الوطني والمحلي، والانظمة واللوائح والتعليمات التي صدرت عن المفوضية العليا للانتخابات، وجميعها نصت على حق تواجد المرأة في البرلمان العراقي بنسبة لا تقل عن الثلث او الربع، وهو ما ضمن الحق للمرأة العراقية ان تتواجد في كل الدورات التشريعية على المستويين المحلي والوطني. فضلاً عن الاتفاقات الدولية التي انظم العراق إلى اغلبها، التي تشير إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بينهما، وذلك بغية تحسين البيئة الاجتماعية والسياسية لواقع المرأة العراقية على مختلف المستويات.

الحادي عشر: الثقافة السائدة والتنشئة الاجتماعية، يتمثل دور الثقافة السائدة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات المشتركة لمجموعة من الناس التي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم, فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كما تتمثل التنشئة الاجتماعية التي تتمثل بالموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل الى اخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية[17].

المطلب الثالث: ابعاد التمكين

ميز "ستاند وأوتمان" بين ثلاث مداخل وأنواع تحدد أبعاد التمكين، إذ يستند المدخل الأول إلى النظرية النسوية " تمكين المرأة" التي تقوم على تحسين الظروف العامة لمجموع النساء المستضعفات عبر العالم، أما المدخل الثاني فيسمى بالتمكين الهيكلي ويستند بصورة رئيسية على النظريات التنظيمية، ويتم في هذا المدخل التركيز على مجموعة من النشاطات والممارسات التي تعمل على أساس منح القوة والسلطة والرقابة على الأداء. بينما يركز المدخل الثالث على التمكين النفسي ويستند على النظريات النفسية الاجتماعية من خلال افتراض أساسي: أن التمكين يدرك من قبل الأفراد كما، أن من المفكرين من يقسم أبعاد التمكين إلى بعد داخلي وهو البعد النفسي وبعد خارجي يتمثل في التمكين النفسي، وبالرغم من تعدد مداخل التمكين، إلا أن ذلك لا يعني الفصل القطعي بينها، بل على عكس ذلك فهي متكاملة ومتبادلة فكل مدخل يحتاج للآخر لقيام التمكين فعلا، ومادام موضوع بحثنا ينصب على تمكين المرأة في المجتمع، فإن وان ارتبط من حيث

النشأة بحركات التحرر النسوية والبعد الجندري لهذه الحركات، إلا أن ذلك لا ينفي مدى الحاجة لتمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا إلى ترسيخ التمكين الهيكلي التنظيمي لمساعدة المرأة على أن تمكن سواء داخل المنظمة أو في أطر أخرى، خاصة التمكين السياسي الذي لا يتأتى للمرأة إلا ضمن أطر هيكلية. أما التمكين النفسي فإننا نرى أنه أساس تمكين المرأة الفعلي وهو أهم الأبعاد التي يجب التركيز عليها لإرساء تمكين حقيقي للمرأة داخل المجتمع[18]؛ لذا سنتناول هذا البعد بشيء من التفصيل:

اولاً: التمكين النفسي

تكون المرأة أكثر إنتاجية ودافعية إذا شعرت بإمكانية تقديم مساهمات قيمة من خلال أفكار جديدة أو طرق أفضل لأداء العمل والمشاركة في علمية اتخاذ القرار لذا فعملية التمكين تسعى لتنمية المرأة وزيادة قدراتها لقيادة نفسيا وغيرها من خلال استقلالها الفكري؛ مما يكسبها الثقة والرضا عن النفس، ولعل اهم مرتكزاته تكمن في ما نسميه، المعنى أول المغزى، أي الانسجام بين الفهم الشخصي للقيم وتوقعات الدور من خلال اهتمام المرأة بعملها وايمانها، أن ما تقوم به مهم، وأهم طريقة لزيادة الشعور بالمعنى هو وضع أهداف واضحة لا تتناقض مع القيم التي تحملها المرأة. وكذلك هناك المقدرة والجدارة، وهي ما تتمثل في القدرة على الأداء وتستند على كفاءة الدور المناط بالمرأة. فضلاً عن الأثر، وهو الإدراك الممكن لمقدار التأثير الذي يمكن أن يمارسه على نتائج العمل والمحيط الاجتماعي، وذلك من خلال قوة الشعور بالارتباط بالأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها. لهذا يتضمن البعد النفسي استطاعة النساء العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه ومن ثم يركز على البعد الشعوري للمرأة و مدى اعتقادها بإمكانية إحداث التغيير في مجرى حياتيا كما يتضمن ويقتضي البعد النفسي للتمكين ثورة المرأة على السيطرة الذكورية التي تعيقها عن تحقيق ذاتيا.

ثانياً: التمكين الاقتصادي

يعتبر تمكين المرأة اقتصادياً عنصراً أساسياً في دفع عجلة التنمية المجتمعية، وقد تنامت جهود الدولة العراقية في هذا المجال خلال الأعوام الماضية بتعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كأحد أهم الأولويات التنموية؛ إنطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن المرأة تمثل نصف المجتمع وجزءاً هاماً وحيوياً من الموارد البشرية العاملة في تنميته. وإذ يعتمد التمكين الاقتصادي على تعزيز دور المرأة لممارسة حقوقها كصاحبة عمل وعاملة وربة منزل ومعيلة للأسرة؛ دون إغفال دور المرأة الفقيرة والمشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، فقد أولت الحكومات العراقية اهتمامها بالعمل على وضع السياسات، التي تهدف إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة وإرساء ركائز بيئة تشريعية تضمن المساواة بين المرأة والرجل بما يكفل تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي، بما فيه التركيز على هذا الأمر في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. ويأتي من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسة في الهيئات العامة والشركات.

ويشمل كل ما يتعمق بتجاوز فكرة تأنيث الفقر ودفع المرأة إلى وضع الكسب المادي، من خلال العمل المأجور والعادل والمساوي في الأجر بينها والرجل زياد على مراعاة الفروق النوعية بينيا والرجل في ظروف العمل؛ وذلك من خلال قيام السلطة في المجتمع بتقديم الدعم اللازم وتذليل العقبات التي قد تواجهها في هذا المضمار، فالتبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدراتها على رعاية نفسها ولا يتم القضاء على هذه التبعية، إلا من خلال زيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، والتمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع من خلالها الانتقال من وضع اقتصادي أدنى إلى آخر أعلى؛ وذلك من خلال زيادة تحكميا في الموارد الاقتصادية والمالية مما يمنحها استقلالية مادية[19]. وهذا البعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويري هذا البعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء إنما يرجع إلى

الاعتماد المادي، لذلك يدعوا إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها[20].

ففي العراق فان دعم المرأة اقتصاديا تجسد بصدور قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، الذي نص على حقوق للمرأة تدعمها اقتصاديا واجاز لها حقوق اقتصادية مساوية للرجل وضمان الخدمة ومنع اي تميز او ميزه او استثناء او تفضيل بصدد عمل معين اذا كان مبنيا على اساس المؤهلات التي تقتضيها طبيعة هذا العمل وحرية تأسيس النقابات والانتماء اليها[21].

ثالثاً: التمكين الاجتماعي

من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، كما أن التمكين الاجتماعي يكون من خلال مساعدة النساء في الحصول على حقوقهن في المجالات المختلفة، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة، وكذلك مساندة المرأة التي تعيش ظروفًا صعبة بما في ذلك المرأة المسُنةً والمعاقة، وتمكين الشابات وزيادة مشاركتهن الاجتماعية. ويتضمن هذا البعد امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات والتي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل إيجابي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل. وهو التمكين الذي تمارس فيه المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يعرف بالسلطة الذكورية ولنشر هذه الثقافة عملت الحركات النسوية عبر المجتمعات إلى بناء مؤسسات و أندية خاصة بها تروج فيها ثقافتها التمكينية، فالتمكين الاجتماعي للمرأة يفترض حالة من التحول في النظم الاجتماعية التقليدية بشكل يسمح للمرأة بولوج أكبر لمساحات العمل الاجتماعي المختلفة وتحقيق مكاسب مختلفة، ويتضمن التمكين الاجتماعي رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة كافة العوائق الاجتماعية والتغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص في المجالات المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالبيئة التمكينية تقتضي تهيئة الشروط الضرورية والظروف المواتية والقوانين واللوائح والمهارات التي تمكن النساء من الانتفاع من حقوقها وذلك من خلال سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية واجتماعية للوصول إلى أسس تنظيمية تنمي مهارات المرأة و تزيد من قدراتها، فالتمكين تبلور كإستراتيجية للتنمية العامة والشاملة تعتمد على قوة الفاعل وقدرته على تحويل الاختيارات إلى قرارات فعالة، مما أدى إلى التركيز على زيادة الاستثمار في مفهوم تمكين المرأة[22].

رابعاً: التمكين السياسي

تقاس الديمقراطية بتمكين المواطنين بمختلف أجناسهم وأديانهم من إدارة شؤون حياتهم العامة والمساهمة في صنع القرار، وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع العراقي، إلا أنها ما زالت بمثابة أقلية نظراً لضآلة نسبة تمثيلها سياسياً في مواقع صنع القرار مما يعتبر أحد أوجه الإخلال بالنظام الديمقراطي الذي تسعى الديمقراطية العراقية إلى تطبيقه. ويعتبر ضعف مستوى التمثيل النسائي في مختلف مواقع صنع القرار من أبرز المؤشرات الدالة على ضعف استجابة النظم السياسية لمتطلبات التنمية ومتطلبات المرأة واحتياجاتها؛ أو على الأقل يشير إلى تردد المجتمع في الاعتراف بقدرات المرأة ومواطنتها مما يتطلب تدخلاً يذلل العقبات الثقافية الناشئة عن التربية التقليدية التي ما تزال تشكل حواجز قد لا تكون مرئية بوضوح تحول دون تقدم المرأة وتعيق تمتعها الفعلي بالفرص والحقوق والحريات المكفولة لها قانونياً.

إن عملية تمكين المرأة، ناتجة عن حقها في البحث عن حياة افضل ولا تتعلق بدورها في المجتمع فحسب بل ان تطور المجتمع ككل لا يتحقق الا بتحقيق الحياة الافضل لأفراده، وأن ممارسة المرأة لواجباتها على قدم المساواة مع الرجل يضمن كفالة العدل لبناء المجتمع ويندرج تحت المفهوم العام لتمكين المرأة. التمكين السياسي اصبح من اهم مطالب المجتمع الدولي بصرف النظر عن توجهات النظم السياسية، إذ أن مقياس

مفهوم التنمية في المجتمع لم يعد مرتبطاً بالمعايير الاقتصادية بل تعدى ذلك ليشمل المتغيرات القيمية كقياس مستوى الحريات العامة ومساحة المشاركة السياسية بشكل عام، ومشاركة المرأة سياسيا بوجه خاص، إذ أن دورها في المجتمع يرتبط بمدى مشاركتها في ثرواته وحركة السلطة فيه[23].

يأتي ذلك من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية، والقضائية. ويهدف إلى تمكين المرأة على المستوى السياسي، من خلال تعزيز حقها في المشاركة السياسية، وحقها في الترشح والانتخاب. فضلًا عن ذلك، كفلت مجموعة من القوانين المهمة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفرص والحقوق. وينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويفترض هذا البعد أن مشاركة النساء في الفعل الاجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافي بين الرجال وبقية النساء الأمر الذى يؤدى إلى إحداث تغييرات على المستوي الاجتماعي[24].فالتمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كّلها والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله[25].

ان تمكين المرأة سياسيا، يعني إشراكها في شؤون الحكم والإدارة سواء عن طريق الانتخاب والترشيح للمجالس البرلمانية او للمجالس المحلية وإبداء رأيها في الاستفتاءات بأنواعها والحق في الترشيح لرئاسة الدولة وكافة الامور المتعلقة بالدولة ذات الطابع السياسي[26]. ويرى الداعمون لحق المرأة في العمل ان مفهوم تمكين المرأة سياسياً يرتبط بالكوتا النسائية، التي تعني تخصيص عدد من المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية بهدف تحقيق نقلة نوعية في عدد النساء المشاركات والقفز على المعوقات التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها السياسية فهي الالية المناسبة لتوفير فرصة للنساء للمشاركة في المجتمع، اذ انها ترتيب خاص لتحقيق ما يرون انه المساواة بين الرجل والمرأة في صنع القرار[27].

المطلب الرابع: مكاسب التمكين وتحدياته

إن تمكين المرأة بهذا المعنى يحقق لها وللمجتمع مكاسب وفرصاً كبيرة:

اولاً: مكاسب التمكين

يمثل استجابة لاستحقاق طبيعي وقرار إلهي، كما ورد في آيات القرآن الكريم، التي تتحدث عن خلافة الإنسان والتمكين له في الأرض، وخلق موجودات الكون وتسخيرها من أجله، وتكريم بني آدم، وكلها لا تخص الذكور دون الإناث. ففي الفقه الإسلامي قاعدة عامة تقرر أن الأصل سلطة الإنسان على نفسه وماله إلا ما خرج بالدليل، وهي تشمل الرجال والنساء. فالتمكين يمنح المرأة الشعور بقيمتها وذاتها وكرامتها، بينما يسلبها واقع التهميش الثقة بالذات، والشعور بالقيمة والكرامة. ويصقل شخصيتها، ويرفع مستوى وعيها، ويعزّز الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية في نفسها، وذلك ينعكس على سلوكها وأدائها، وإدارتها للحياة العائلية، وتربيتها لأبنائها، كما يرتقي بالوعي الاجتماعي العام، فالمرأة نصف المجتمع، وذات تأثير على النصف الآخر. كذلك يسهم تمكين المرأة في دفع مسيرة التنمية الاجتماعية والوطنية، فالمرأة كالرجل تختزن طاقات وكفاءات هائلة، لكنها تبقى معطلة كامنة، حين تعيش واقع التمييز والتهميش، بينما تتفجر طاقاتها وكفاءاتها حين تمكّن من ممارسة دورها في الحياة العامة، وتزال من طريقها العقبات والعوائق التي تفرضها سياسة التميي ضد المرأة[28].

ثانياً: تحديات التمكين

إذا كان تمكين المرأة يقدم لها وللمجتمع هذه الفرص

المهمة، ويتيح هذه المكاسب العظيمة، فإنه في ذات الوقت يضع المرأة والمجتمع أمام تحديات، لا بدّ من مواجهتها ومعالجتها، لتلافي السلبيات وسدّ الثغرات، فمن ابرز التحديات التي يفرضها تمكين المرأة في المجتمعات الشرقية، ولاسيما الإسلامية[29]:

1. إضعاف دور الأمومة والتماسك العائلي: في المجتمع التقليدي تتفرغ المرأة لشؤون منزلها وحياتها العائلية، وتصرف كل جهدها لإسعاد زوجها وتربية أبنائها، من تحمّل مشقة الإنجاب، إلى القيام بأعباء الرضاعة والحضانة، والاهتمام بتربيتهم وتعليمهم، ورعايتهم حتى يتجاوزوا مرحلة الطفولة والمراهقة، ويشقون طريقهم في هذه الحياة. فهي نبع العطف والحنان لأفراد أسرتها، وهي عماد المنزل وربّة البيت. وحين تخرج المرأة للمشاركة في ميادين العمل والحياة العامة، كما في المجتمعات الحديثة، فإن ذلك يكون على حساب دورها المميّز في الحياة العائلية الأسرية، فالتزامها الوظيفي، ومشاركتها في الحياة العامة، يأخذ جزءًا مهماً من وقتها وطاقتها، بما يؤثر على اهتمامها وعطائها في حياتها الزوجية، وممارستها لدور الأمومة والتربية؛ وذلك يضعف تماسك العائلة، وقوة العلاقة والارتباط بين الزوجين، وتوفير الرعاية للأبناء، وخاصة في سنوات طفولتهم التأسيسية المهمة لبناء شخصياتهم. إن سلّم الأولويات يتغير في حياة المرأة العاملة، فمن الطبيعي أن يتأخر وقت زواجها حتى تنهي دراستها، وتستكمل تدريبها وتأهيلها، وحتى تنال فرصتها الوظيفية المناسبة. وقد تعزف عن الزواج حين يؤثر على تقدمها في فرص العمل والتوظيف، وقد تحرص على امتيازاتها الوظيفية والعملية أكثر من حرصها على متانة علاقتها الزوجية، وقد تزهد في الانجاب حتى لا تنشغل بأعباء الحمل والولادة والتربية التي تحدّ من حرية حركتها ونشاطها الشخصي والعام.

2. التحدي الأخلاقي: حيث تولي المجتمعات الدينية والمحافظة أهمية بالغة لأخلاق العفة والانضباط العاطفي في العلاقة بين الجنسين، خارج إطار الزوجية. وتترتب على ذلك أحكام وتشريعات دينية، وأعراف وتقاليد اجتماعية. وقد أثار النموذج الغربي في الانفتاح بلا حدود بين الجنسين الكثير من القلق والحذر في أوساط المجتمعات الدينية والمحافظة. وهناك ترويج لثقافة هذا النموذج، بما فيه من ابتذال عاطفي، وتحلل أخلاقي، على حساب خصوصيات ثقافات المجتمعات الأخرى، كمجتمعاتنا الإسلامية التي تهتم بأخلاق العفة والاحتشام، والانضباط في العلاقات العاطفية. لقد ارتسمت معادلة خطأ في أذهان كثيرين من أبناء مجتمعاتنا، ترى حتمية التلازم بين مشاركة المرأة وتمكينها، وبين فقدان أخلاق العفة والاحتشام، وأن عزل المرأة وتهميشها هو طريق صيانة الأخلاق. صحيح أن مشاركة المرأة وتمكينها يستلزم الاختلاط بين الرجال والنساء، في مواقع العمل المختلفة ومجالات الحياة، ويقتضي الانفتاح في التواصل والتعامل بين الجنسين، وهو ما يؤدي إلى مستوى من التفاعل العاطفي بحكم الطبيعة الغرائزية.

الخاتمة

إن ما يدعو إليه المحافظون أو التقليديون من التراجع عن سياسة تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، ليس خياراً وارداً ولا ممكناً في هذا العصر، وإن تمكين المرأة العراقية في الوقت الحاضر او في الديمقراطيات الناشئة، شأنه شأن أي تطور في حياة المجتمعات البشرية، قد تصحب مكاسبه ومنافعه بعض السلبيات والخسائر والأضرار، والحلّ لا يكون في رفض التطور، وإنما بالتفكير في استيعاب خسائره وأضراره، وتنمية مكاسبه ومنافعه. إن التفكير يجب أن يتجه إلى تحفيز المرأة للاحتفاظ بالمساحة الأوسع في دورها العائلي، مع مشاركتها في ميادين الحياة العامة، وأن تأخذ التشريعات والقوانين المرتبطة بعمل المرأة مهامها العائلية بعين الاعتبار، وأن تنشأ مؤسسات مساندة لدور الأمومة، كدور الحضانة ورياض الطفولة، كما يجب أن يشارك الرجل المرأة في تحمّل المسؤوليات العائلية المنزلية، ولا يلقي بأعبائها على المرأة كما هو المتعارف في المجتمعات التقليدية. إنه لا بدّ من تحديث ثقافة النظام الأسري ليتلاءم مع تطور الحياة الاجتماعية وسياسة تمكين المرأة. فضلاً عن ذلك، يجب أن يأخذ بنظر

الاعتبار في سياسات تمكين المرأة العراقية، التركيز على تحديث المنظومة القيمية والثقافة المجتمعية السائدة والعادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع العراقي، وان لا يتم التعويل على التشريعات الدولية والاممية في تمكين المرأة العراقية، أو يتم الاعتماد فقط على التشريعات المحلية دون الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع العراقية وعاداته وتقاليده؛ لأن اي تحديث او تمكين للمرأة وفق سياقات تشريعية فقط، سوف تكون عملية مشوهة ولا تأتي بنتائج إيجابية، وربما يكون لها مردودات عكسية، شأنها بذلك شأن الديمقراطيات الحديثة التي تزرع في شعوب ومجتمعات لا تواكب بعد مفهوم الحداثة.

إن سعي مجتمعنا من خلال السلطة الفاعلة فيه لتمكين المرأة وفق أجندة دولية أو تشريعات دولية هو منطلق مريب وتشوبه الكثير من التشوهات والتحفظات، ولم يثبت نجاحه بسبب الرفض تارة للمفهوم والتخوف منه مرات أخرى والتغني به في الشعارات والخطاب السياسي دون توضيح لأهدافه ومعالمه لذا يستوجب الأمر تحديد مفهوم التمكين للمرأة وفق نظرتها وارادتها الذاتية وليس وفق إملاءات غربية أو سلطوية، تراعي فيها توجهاتها وفهمها وتصورها الخاص عن عالمها وحياتها ومستوى استيعابيا لحقوقها وواجباتها ورؤيتها المستقبلية لحياتها.

الهوامش

(1) حسن موسى الصفار، تمكين المرأة: الفرص والتحديات، ط١، اطياف للنشر والتوزيع، السعودية – القطيف، ٢٠٢١، ص٢٣- ٢٤.

(2) لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019-2020، كلية الآداب الجامعة العراقية، بغداد، ص 312.

(3) مريم عشي، تمكين المرأة: المفهوم والابعاد، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، العدد 14، 2020، الجزائر، ص34.

(4) باسم كريم سويدان , تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية , العدد 52, جامعة النهرين, 2018, ص 25.

(5) نمر ذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد٥٣، المجلد ١، ٢٠٢١، ص390.

(6) لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 312.

(7) ايمان عبد الحميد ابراهيم البهواشي, تمكين المرأة الامية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية, مجلة البحث العلمي في التربية, العدد 17, جامعة عين شمس, 2016, ص 265

(8) مريم عشي، مصدر سبق ذكره، ص35.

(9) أمين محفوظ محمد الشنقيطي وآخرون، تمكين المرآة من حقوقها في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد 37، المجلد الثالث، مصر، ص363.

(10) لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 312- 313.

(11) منى غنام، التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة في دور البرلمان الإعلام في مصر، الاردن، البحرين، 2008، ص ص24 – 30.

(12) لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 334.

(13) مريم عشي، مصدر سبق ذكره، ص37.

(14) لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 334.

(15) مريم عشي، مصدر سبق ذكره، ص37.

(16) لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 333.

(17) المصدر نفسه، ص 334.

(18) مريم عشي، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(19) مريم عشي، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(20) نمر ذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٥٣ المجلد ١ يناير، ٢٠٢١، ص 393.

(21) باسم كريم سويدان، مصدر سبق ذكره، ص34.

(22) مريم عشي، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(23) باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطيات الناشئة: المرأة العراقية أنموذجا، ص٢٥.

(24) نمر ذكي شلبي، مصدر سبق ذكره، ص393.

(25) صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، دمشق، ٢٠٠٩، ص٦٥٠.

(26) عبد الكريم زيدان, الفرد والدولة في الشريعة السلمية مؤسسة

الرسالة, بيروت, ط 5, 1990, ص 24.

(27) شمخي جبر, (مشاركة سياسية ولكن) صحيفة الصباح بغداد , العدد 1904 في /اذار/ 2010 16الملحق.

(28) حسن موسى الصفار، مصدر سبق ذكره، ص25.

(29) المصدر السابق، ص26.

المصادر

إيمان عبد الحميد ابراهيم البهواشي, تمكين المرأة الامية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية, مجلة البحث العلمي في التربية, العدد 17, جامعة عين شمس, 2016.

باسم كريم سويدان , تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية , العدد 52, جامعة النهرين, 2018.

باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطيات الناشئة: المرأة العراقية أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد 52، كلية العلوم السياسية، جامعة المنهرين، بغداد، 2018.

حسن موسى الصفار، تمكين المرأة: الفرص والتحديات، ط١، اطياف للنشر والتوزيع، السعودية – القطيف، ٢٠٢١.

شمخي جبر, (مشاركة سياسية ولكن) صحيفة الصباح بغداد , العدد 1904 في /اذار/ 2010 16الملحق.

صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، دمشق، ٢٠٠٩.

عبد الكريم زيدان, الفرد والدولة في الشريعة السلمية مؤسسة الرسالة, بيروت, ط 5, 1990.

لطيف كامل كليوي، وزينب علي مظلوم، التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019-2020، كلية الآداب الجامعة العراقية، بغداد.

مريم عشي، تمكين المرأة: المفهوم والابعاد، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، العدد 14، 2020، الجزائر.

منى غنام، التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة في دور البرلمان الإعلام في مصر، الاردن، البحرين، 2008.

نمر ذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٥٣ المجلد ١ يناير، ٢٠٢١.

نمر ذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد٥٣، المجلد ١، ٢٠٢١.

پۆختە

ئەو گۆڕانکاریانەی کۆمەڵگای عێراقی بەخۆیەوە بینیوە و هاتنە ناو ڕێبازی جیهانگیری و کرانەوەی ڕۆشنبیری و پێشکەوتنی تەکنەلۆجی و ئەو گۆڕانکاری جیهانگیرییانەی بە هەموو لایەنەکانی سەپاندویەتی، بەتایبەت دوای ڕوخانی ڕژێمی سیاسی پێشوو لە ساڵی 2003، ژمارەیێکی زۆر دۆسیەی بەسەرا سەپاند، لە دیارترینی پەیوەستە بە پێگەی ئافرەتی عێراقی لە بەشداریکردنی لە سیاسەت و پرۆسەی توانا پێدانی لە هەموو ئاستەکاندا، لە نوێترین چەمکی تواناسازی و هەمەچەشنی بەکارهێنانی و پەیوەست کردنی بە چەندین ڕێبازی تیۆری، کاریگەری بەرچاویگ لەسەر سەختی دیاریکردنی پێناسەی چەمکەکە هەبووە، هەر بۆیە هەوڵمان داوە لە توێژینەوەکەمان و لە ڕێگەی بە دواداچوون لەسەر ڕێبازی وەسفی شیکاری ڕۆنکردنەوە بدەین لەسەر چەمکی تواناسازی ئافرەت و بناغە و ڕەهەندەکانی لەسەر ئاستە جیاوازەکاندا، و جگە لە دەسکەوتە ئەرێنی و نەرێنیەکانی، و توێژینەوەکە بەو ئەنجامانە کۆتایی هات و لە هەرە گرنگترین دەرئەنجامە دیاریکراوەکان کە دەبێتە هۆی چارەسەرکردنی بارودۆخی ئافرەتی عێراقی و تواناپێدانی بەشێوەیێک کە بگونجێت لەگەل سروشتی کۆمەڵگا و ڕۆشنبیری و داب و نەریتە میراتیەکان.

پەیڤێن کلیلکدار: بەهێزکردنی ژنان، بەهێزکردنی سیاسی، بەهێزکردنی کۆمەڵایەتی، دیاریکەرەکانی بەهێزکردن، پایەکانی بەهێزکردن.

DETERMINANTS OF WOMAN'S EMPOWERMENT IN IRAQ: READING IN CHALLENGES AND ANCHORS

METHAQ **M**NAHI **AL-I**SSA
Center for Strategic Studies, University Of Karbala- Iraq

ABSTRACT

The changes that Iraqi society has undergone, particularly after the overthrow of the previous regime in 2003, and its path towards globalization, cultural openness and technological development, as well as the changes brought about by various aspects of globalization, have created many problems for Iraqi society, one of them the Iraqi womenopinion about the political participation and the empowering women at all levels.The new concept of empowerment has had a major impact on the difficulty of defining it. This study clarifies the concept of women's empowerment and it's dimensions on different levels as well as it's positive and negative gains, the research ends with conclusion that may dealing with Iraqi women status, Empowering them in a way consistent with the nature of society, culture, customs and traditions.

***KEYWORDS*:** women's empowerment, political empowerment, social empowerment, determinants of empowerment, pillars of empowerment